E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٣
Issue 83

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول/ ٢٠٢٥
Oct. - Nov. - Dec. / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨٣
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	دور حلف الناتو في الحرب الروسية – الاوكرانية (2022_2023) أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي	19 _1
2	دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين– الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي	39_20
3	العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي دراسة تحليلية أ.م.د. رنا مولود شاكر	55_40
4	(دور وتأثير القوة الناعمة في إدارة الأزمات السياسية) تقييم الإعلام الكوردي في إدارة الأزمات مابين الإقليم و بغداد، من منظور نخبة من الأكاديميين في كوردستان أ. م.د . شيرزاد سليمان عبدالله أ.م.د. به هات حسيب قه ره داخي	77_56
5	دور القوى الكبرى في مستقبل هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي الدولي (دراسة تحليلية) م.م تغريد حسين محمد أ.د عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى	95_78
6	العودة الى ساحة الصراع الدولي في السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد عام 2014 م.م. فنر عماد خليل أ.د. شيماء عادل فاضل	111_96
7	(ما بعد الأخلاق الإنسانية –الأخلاق العلائقية) جدلية العلاقة بين ما بعد الإنسانية والوعيّ الاصطناعي الدكتور سومر منير صالح	129_112
8	خلاف الحزبين الدستوريين القديم و الجديد حول مدلول الإستقلال الداخلي والتام (31 جويلية – 8 أوت 1954): مجادلة سياسية أم قانونية ؟ د.مراد المولاهي	142_130
9	التعددية الثقافية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر م. د. علي غانم حامد الطائي	159_143
10	التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية م.د. علي حسن هويدي	177_160
11	مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الامريكية م.د. علي محمد أمنيف الرفيعي	191_178
12	الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي م.د مصطفى صادق عواد	208_192
13	أثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في العراق	221_209

	م.م. عبدالله أحمد درع	
14	سياسات الطاقة الصينية بعد عام 2020: الاتجاهات والمستقبل المدرس المساعد غسق صادق عبدالرضا	238_222
15	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا بعد عام 2014: التحولات، الدوافع، وآفاق المستقبل الدكتور رعد عبد الساده بزون الحدراوي	260_239
	مراجعة مقال م.م محمد معن محسن	أ _ ح
	مراجعة مقال م. د زهراء حسن كاظم	خ_ص
	مراجعة مقال م.د حيدر قحطان سعدون	ض_هـ

العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي دراسة تحليلية[▽]

Iraq in the American strategic perspective An analytical study

أ.م.د. رنا مولود شاكر* Asst. Prof.DR. Rana Mawlood Shakir

الملخص:

أن التوجهات الإستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تمثل امتداد لمصالحها العليا وأمنها القومي، ولحماية متطلبات الأمة الأمريكية سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، والالتزام والتمسك بضمانها وحمايتها حول العالم وضع بأعلى سلم أولويات سياستها الخارجية للوصول لأهدافها الآنية والمستقبلية، ويعد العراق وما يمتلكه من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية جزء لا يتجزأ من منظور أولوياتها، وتجسد بشكل واضح بعد العام 2003 إذ وضعت للعراق العديد من الآليات والأدوات ليكون معبراً لتحقيق أجنداتها بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من تغيير إدارات البيت الأبيض في العقدين الماضيين، إلا أن جميعها ملتزمة بثوابت إستراتيجيتها وأن أختلف التعبير عنها، إذ بعضها عبر عن سلوكه السياسي الخارجي لعلاقاته معه أما بتوظيف تفوقه العسكري أو استثمار وتوظيف القوة الناعمة، وتوجهاتها السياسية تلك تشكل أحد مخططاتها لضمان تحقيق كل هدف إستراتيجي لها، و استمرارها بالحفاظ على دورها الريادي للقيادة والهيمنة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستراتيجي، التغيير السياسي، التحول الديمقراطي، المشكلات الأمنية، إدارة ترامب.

Abstract:

The foreign strategic orientations of the United States of America represent an extension of its supreme interests and national security, and to protect the political, economic and social requirements of the American nation, and to commit and adhere to guaranteeing and protecting them around the world, it has placed at the top of the priorities of its foreign policy to achieve its current and future goals. Iraq and its geostrategic and economic importance are an integral part of its priorities, and were clearly embodied after 2003, when it put in place many mechanisms and tools for Iraq to be a passage to achieve its agendas in the Middle East region.

Despite the change in White House administrations over the past two decades, all of them are committed to the constants of their strategy, although the expression

▽ تاريخ التقديم : 2025/ 8/22 تاريخ القبول: 2025/ 10/12 تاريخ النشر: 2025 /12/31
* جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية rana.mawlood@cis.uobagdad.edu.iq
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

of it differs, as some of them expressed their foreign political behaviour in their relations with it either by employing their military superiority or investing and employing soft power, and their political orientations constitute one of their plans to ensure the achievement of each of their strategic goals, and their continued preservation of their pioneering role in global leadership and hegemony.

Key Words: Strategic thinking, political change, democratic transition, security issues, Trump administration.

المقدمة:

أن الخسائر الاقتصادية التي أصابت جميع الدول الصناعية الكبرى وغيرها بسبب الأزمات الأمنية بمنطقة الشرق الأوسط، لاسيما في العراق بعد احتلال جزء من أراضيه من قبل داعش الإرهابي، وأيضا ما ترتب عليه من أضرار بسبب جائحة كورونا، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم علاقاتها مع شركائها ولتنظيم مسار علاقاتها السياسية الخارجية لحماية مصالحها الاقتصادية للتقليل من حجم الخسائر الذي تعاني منه، وعلى هذا الأساس تشير إدارة بايدن أنه لابد من إعادة تقييم نتائج الخروج الأمريكي من العراق وضروري جدا إيجاد مخرجات جديدة لحلحلة المشكلات السياسية والاقتصادية داخل البيت الخليجي والإقليمي، وهذا سيضمن عودة تدفق مخزونات الطاقة العالمية لتستعيد الشركات العالمية نشاطها الاقتصادي، وبما يسمح بانتعاش الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويخفف العبء عنهما، وايضا العمل على تهدئة الأوضاع الأمنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية داخل العراق، وبذات الوقت ستوزع أعباء السياسية الخارجية والاقتصادية والدبلوماسية للملف الأمني الخليجي الإقليمي بين أعضاء دول مجلسه لما بعد أزمة قطر والحرب في اليمن، لتكون جزء من مسؤولية تنظيم وإدارة حلول النظام الأمني الجديد بالمنطقة مما يخفف الضغوطات عن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت تتحمله لوحدها، وكل ذلك سيصب في صالح ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني ليضم لاحقا دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق.

هذه التداعيات دفعت إدارة البيت الأبيض برئاسة ترامب العام 2024 لوضع آليات جديدة لخطط ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق وفق المنظور الإستراتيجي الأمريكي، وستكون الأولوية لهذا المخطط التأسيس لنظام أمني متعدد الأطراف لا يضم دول مجلس التعاون الخليجي وإنما دول أخرى من داخل الحدود الإقليمية ومن خارجها، لترتيب نظام أمني عابر للحدود الوطنية لتلك الدول، مما يضمن حماية أقوى للمصالح الأمريكية بالمنطقة من دون الحاجة للدخول في أزمات أو مواجهات عسكرية جديدة،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما سيتم التركيز على وضع حلول جذرية تتعلق بالإصلاحات السياسية وملف الإرهاب وعملياته والعمل على تقويض الجهات المسلحة الخارجة عن القانون، لأن وجودها لا يشكل خطرا على الواقع الأمني العراقي وإنما على المصالح الخليجية والأمريكية مجتمعة.

أهمية البحث: أن العراق ضمن التفكير الإستراتيجي الأمريكي لا يعد مجرد مصدر للطاقة العالمية أو أن موقعه يمثل أحد أهم المعابر الدولية للتجارة العالمية، وإنما هو يشكل مؤثر فاعل على المستوى السياسي والامني والاقتصادي عالمياً ضمن منطقة الشرق الأوسط والأخيرة تمثل جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي ومصالحه الإستراتيجية العليا.

هدف البحث: يسعى البحث للكشف عن مدى أهمية العراق ضمن الثوابت الإستراتيجية للتفكير السياسي الأمريكي، وعلى الرغم أن القوى السياسية العراقية منذ عملية التغيير السياسي لم تتمكن من الوصول لمرحلة نجاح التجربة الديمقراطية بالعراق وفق المخططات الأمريكية، فضلا عن تراجعها عن الكثير من التزاماتها السياسية والامنية معها، لأنها مستمرة في التعاون والتفاعل مع تلك القوى وان اختلفت مؤثراته في التقارب والتباعد تبعاً لتوجهات إدارة البيت الأبيض ورؤساءه.

مشكلة البحث: أن العراق منذ عقدين واجه العديد من التحديات السياسية والامنية والاقتصادية، وشهد العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية والتي أثرت كثيراً على توجهات علاقاته الخارجية، وجميعها لعبت دوراً مهما بتحديد طبيعة مسار العلاقات العراقية – الأمريكية، وشكلت في مراحل معينة أحد أسباب تذبذب تلك العلاقة وأحيانا كثيرة تعرضها لأزمات مستمرة بينهما مع تغير تشكيل كابينة كل حكومة جديدة.

وهذا الأمر يطرح لدينا العديد من التساؤلات أهمها:

١- هل ستتمكن الحكومة العراقية الحالية من تغيير حالة تذبذب العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

٢- ان عملية التغيير السياسي للعراق مضى عليها عشرون عاماً ولم تستطع القوى السياسية حتى اليوم أن تتقدم بخطوات جادة لبناء علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الشراكة والتعاون لا التقاطع والتراجع أو التلويح بالعقوبات وضغط التفوق العسكري

٣- هل العراق بعد سلسلة الاخفاقات التي أشارت لها أدارات البيت الأبيض المختلفة والمتعلقة بعدم التزامه بالاتفاقات الأمنية المبرمة بينهما والتي حددت بعضها طبيعة مسار علاقاته الإقليمية والدولية ستعمل على تغيير مكانته واهميته أم أن لديها حسابات أخرى ستعمل على تنفيذها لتحجيم تلك الاخفاقات وتعيد العراق الى المسار الذي خططت له منذ العام ٢٠٠٣

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فرضية البحث: أن الموقع الجيوبولتيكي للعراق هو امتداد لأهم منافذ الطاقة الإستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط، ولإبقاء نفوذها وهيمنتها مستمرة ستتجه نحو التشديد عليه سياسياً واقتصاديا لحماية مصالحها من خطر التقويض أو التهديد، سواء كانت دول محددة ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدولة العراقية أو الجماعات المسلحة داخل أراضيه.

الإطار المنهجي للبحث:

أولاً: العلاقات العراقية الأمريكية بعد الاتفاقية الأمنية المشتركة.

ثانياً: محددات المنظور الاستراتيجي الأمريكي تجاه العراق بعد العام 2003.

أولاً: العلاقات العراقية الأمريكية بعد الاتفاقية الأمنية المشتركة

أن العراق بعد عملية التغيير السياسي العام 2003 بدأ بتكوين علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتقل من حالة الصراع في عهد النظام السياسي السابق، لمرحلة التعاون والاتفاق والشراكة في مختلف المجالات كجزء من سياسته الجديدة على مستوى علاقاته الخارجية، وعلى الرغم من تبنيه للنظام الديمقراطي للحكم لكنه ظل يعاني باستمرار حالة الانتقال ما بين المرحلتين أي "التوجهات التقليدية للحكم والجديدة في إدارته بصبغة ديمقراطية مشوهة وغير متوازنة، وبسبب حالة الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية التي عانى منها في المرحلة الانتقالية، لم يتمكن من استيفاء شروط الانتقال لمرحلة النضوج السياسي لما بعد ترسيخ الحكم الديمقراطي" (بسيوني و علوان، 2024، ص56-58)، ويمكن أن نحدد طبيعة مسار العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الاتفاقية الأمنية بالآتي:

1- تغير توجهات سلوك القوى السياسية العراقية

أن أغلب القوى والأحزاب السياسية في عراق اليوم كانت سابقاً تمثل الجهات المعارضة للحكم الدكتاتوري السابق، وأصواتهم ظلت تتعالى وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير الشعب من غوغائية النظام السياسي البائد الذي أنتهك الحقوق الإنسانية والحرية للمواطن العراقي، وعلى الرغم أنها كدولة عظمى ومعروف عنها أنها تضع مصالح أمتها وأمنها واستقراره في قمة أولوياتها، لكنها وجدت بالعراق بيئة ملائمة لنشر تجربتها الديمقراطية ونجاحها سيمكنها من توظيف أدوات قوتها الناعمة بعلاقاتها الخارجية، ويسهل عليها تطبيق التجربة من دون حروب وبنفس الوقت الوصول نحو أهدافها بشكل أسرع لحصد نتائج أقوى، من هنا وجد صناع القرار الأمريكي أن العراق سيكون بوابة جديدة في القرن الواحد والعشرين لتنفيذ أجنداتهم الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، عبر أدوات قوتها الناعمة لسياستها الخارجية والابتعاد تدريجياً عن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

قوتها الصلبة التي تكبدها خسائر بشرية واقتصادية طويلة الأمد، لكن هذا الطموح المستقبلي لم يتحقق لأنه واجه العديد من العقبات وفي مقدمتها أن القوى السياسية للعراق غيرت من توجهاتها لتنفيذ التجربة الديمقراطية واستطاعت من الالتفاف عليها قانونياً وسياسياً مما شوه من مخرجات الحكم الديمقراطي وأدى نحو تضاؤل نجاحها.

وهذا أول مؤشر سلبي وضعته الولايات المتحدة حول طبيعة مسار علاقاتهم الثنائية وعدم الثقة بقدرات ومصداقية تلك القوى الفاعلة، لاسيما أن توجهاتهم المتغيرة تؤثر بصانع القرار في السلطة الحاكمة، وعلى الرغم أنها وضعت خطط وبرامج متعددة للتحديث و"الاصلاحات التشريعية والسياسية والاقتصادية التي اعتمدتها للنهوض بواقعها والانفتاح نحو العالم بشكل مختلف لكنها لم تحقق النتائج المتوقعة" (توفيق،2004، ص.3-5)، والمنتظرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لأن توجهاتهم السياسية لم تأخذ بشكل كامل بالمبادئ الديمقراطية وَعدها البعض من تلك القوى ليست اولوية لنظام الحكم، وهذا الوضع أثر على طبيعة العلاقة ما بينهما وبدأت بالتوتر على الجانب السياسي لأن عدم التزام تلك القوى بنجاح التجربة "الديمقراطية الليبرالية في العراق معناه فشل تجربة الأنموذج الأمريكي أمام العالم وتعريض سلوكها السياسي الخارجي وأدواته الناعمة التي تدعو لتطبيق الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية لحماية حقوق الأنسان والارتقاء بواقعه لنقد حاد من قبل معارضيها حول العالم" (توفيق،2004، ص.9-13)، وهنا سعت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الأبن الى إبقاء لغة القوة والتفوق العسكري هي المسيطرة على العلاقات الثنائية بين الطرفين، وبررت ذلك عبر تصنيف الواقع العراقي الجديد أنه لايزال بالمرحلة الانتقالية، أما في عهد الرئيس أوباما نجد أن إدارته ركزت على بناء علاقاتهم الثنائية على التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، أما ما يتعلق بعقد المعاهدات والتحالفات السياسية والامنية "ركزت على حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى عبر وضع خطط لضمان استقرار المنطقة لاسيما تلك الدول التي ترتبط مع العراق بحدود جغرافية مشتركة او مصالح اقتصادية متعددة ترتبط بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية العليا"(بسيوني و علوان، 2024، ص60-65)، أن طبيعة العلاقة بين الجانبين في أكثر من مرحلة من مراحل تلك الشراكات وإطار التعاون المتبادل قد اتسمت بانعدام الثقة في التعامل ما بينهما.

ومن ناحية الجانب العراقي وجدت القوى السياسية أن كل تعاون ما بين الطرفين اقتصر "على جوانب محددة يتم وضعها واختيارها وحتى تنفيذها وطبيعة مخرجاتها من قبل إدارة البيت الأبيض وهدفها يركز لتعود بالنفع بالدرجة الاولى لهم وليس للعراق، واستمرار سياسية تعامل الاكثر مدنية والاقوى هي السمة المميزة في عملية التفاعل فيما بينهما" (علي،2018، ص 46-48) ، أما الجانب الأمريكي فأن علاقاته

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تجاه العراق تم وضع أسسها وتقييمها من منطلق سيطرتها على زمام الأمور في ترتيب طبيعة العلاقة لاسيما أنها تعد "غياب التفكير العقلاني والواقعي للتوجهات السياسية لمن يدير شؤون العراق وحكمه لا يتطابق مع المنظور الإستراتيجي الأمريكي، لأن صناع القرار بالسلطة الحاكمة لا يمتلكون لأدوات وعناصر فكرية وسياسية تؤهلهم للوصول لشراكة إستراتيجية حقيقية" (علي،2018، ص 50-52)، كما أنهم لا يمتلكون مهارات توظيف مواردهم ومقدراتهم الاقتصادية والإستراتيجية لصالحهم، لهذا يعدوها احد اهم الاسباب التي تجعلهم غير مؤهلين للتفاعل مع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على اساس التكافؤ والمساواة.

2- مؤشرات تقويض النفوذ الأمريكي وانعكاسه على مصالح العراق

أن ضعف الثقة بين الطرفين فاقم من حالة الاضطرابات والمشكلات السياسية والاقتصادية لتنعكس بشكل مباشر على مستوى العلاقة بين العراق متمثلة بقواها السياسية والولايات المتحدة الأمريكية، والذي وصفته أنه أحد عقبات العلاقة وعدم استقرار الشراكة والتعاون بشكل دائم بينهما لاسيما أن " الفوضى السياسية والأمنية السائدة في العراق منذ العام 2006 بفعل سياسات تلك القوى ستقود لتهديد مصالحها وطموحاتها في إبقاء هيمنة نفوذها بشكل مستدام في منطقة الشرق الأوسط " (الحريري، 2016، ص.13-16) ، لذا اكدت على ضرورة التعامل معها بحزم لردعهم ودفعهم نحو احترام التزاماتهم بحماية تلك المصالح لأنها جزء أساس من استحقاق تغيير النظام السياسي بالعراق، أن هذه المعطيات المتعلقة بالعلاقة بين الجانبين تجسدت بشكل واضح في بنود الاتفاقية الأمنية المشتركة بتاريخ 17 تشرين الثاني لعام 2008 ضمن " المادة 6 الفقرة 2 والمادة 9 الفقرة 5 المادة 11 الفقرة 4 المادة 12 الفقرة 5 و7 المادة 15 الفقرة 1و2المادة 16 الفقرة 1و2 المادة 17 الفقرة 1و2و3 المادة18 الفقرة 1و2و3 والمادة19 الفقرة 4 و5 والمادة21 الفقرة 1 والمادة 24 الفقرة 3" (جمال، 2021، ص.12-15)، وجميع تلك المواد وفقراتها تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية في حين ما يتعلق بالعراق ومصالحه أخذت طابعاً شكلياً ولم تنفذ غالبية ما تم الاتفاق عليه.

وهذا يكشف لنا حجم عدم ثقة إدارات البيت الأبيض بالسلطات الحاكمة بالعراق والتشكيك بتوجهات القوى السياسية، التي تراجعت عن تنفيذ اتفاقاتها السابقة وتعدها الولايات المتحدة الأمريكية جزء أساس من "الوفاء بما يدينون به لها مقابل وصولهم للسلطة وفي مقدمتها تبني النهج الديمقراطي للحكم بشكل حقيقي لا صوري والالتزام بالترتيبات الأمنية المتفق عليها في بنود الاتفاقية بشكل كامل " (الحريري، 2016، ص.22-24)، أن المشكلات السياسية والأمنية التي واجهها العراق منذ العام 2006 ولغاية العام 2017 تجدها إدارة البيت الأبيض ان المسبب الرئيس لها هي القوى السياسية المرتبط بعلاقات قوية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتخضع لضغوطاتها السياسية، مما أدى لتحويل البيئة العراقية من تجربة أمريكية ناجحة الى محطة انطلاق لانتشار النفوذ الإيراني وحصد الفوائد لمصالحها مقابل ضرب المصالح الأمريكية عبر "توظيف القدرات العسكرية التي منحتها للعراق لصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية والأخيرة تجاوزت حدود وحقوق الأمريكيين لأنها قفزت على ظهور أكثر من 4500 قتيل من جنودها وحصلت على جميع المنافع السياسية والاقتصادية وتحكمت في اختيار الكابينات الحكومية للدولة العراقية" (Ibrahim,2109, p296-297). الأمر الذي عده صناع القرار الأمريكي تجاوزا على انتصاراتها بتحرير العراق من الحكم الدكتاتوري، وتهديداً لمصالحها الاستراتيجية بمنطقة نفوذها بالشرق الأوسط وتقويضاً لهيمنتها العسكرية مما يعكس فشلها سياسياً أمام العالم.

وشكل احتلال داعش لمناطق واسعة من العراق العام (2014) أحد أسباب استمرار الوجود الإيراني بعمق داخل كل من سوريا والعراق كونهما جزء من القوات الداعمة للحكومة العراقية لمواجهة إرهاب داعش وبمباركة أمريكية ودولية، أدى ذلك لمزيد من التقويض لوجودها في منطقة الشرق الأوسط والعراق لاسيما بعد أن تمكنت طهران من " عقد سلسلة من الاتفاقيات والأحلاف ما بين الأطراف الموالية والداعمة لها مثل نظام الأسد، حزب الله، وبعض التنظيمات الحزبية والفصائل المسلحة في العراق وفلسطين التي ساعدت على توفير الكثير من الدعم العسكري والمالي والتقني للحوثيين ومنحهم القدرة لمواجهة القوات الأمريكية والخليجية" (محسن، 2021، ص. 43-49) ، وهنا نجد أن استغلال إيران لضعف الملف الأمني العراقي في مرحلة احتلال داعش الإرهابي والدخول نحو أراضيه كجزء من الدفاعات العسكرية ضده، استطاعت من توظيفه لمنحها قدرة أكبر على فرض نفوذها العسكري ، وأيضا توجهت نحو المياه الإقليمية الحدودية بين العراق وبعض دول الخليج العربي، الأمر الذي عدته واشنطن تهديد لمصالحها وأمنها القومي بالمنطقة وتحجيم نفوذها مع شركائها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كما شكلت زيادة حجم العلاقات الدبلوماسية والتجارية ومجالات الطاقة والاستثمار بين العراق والصين وروسيا وكوريا الجنوبية أزمة سياسية مستمرة مع الحكومات العراقية، لاسيما في عهد حكم عادل عبد المهدي الذي فتح أفاق التعاون والشراكة بشكل كبير مع الصين في مجالات مختلفة، في حين تراجع التعاون المشترك بشكل ملحوظ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تشعر أن شراكتها مع الجانب العراقي تم تقويضها لصالح الصينين، وطبقا للمنظور الإستراتيجي الأمريكي يعد ذلك تهديدا واضحا لمصالحها ليس على مستوى العراق وإنما حتى منطقة الخليج العربي، لذلك نجد أن الشيء الوحيد الذي استمرت إدارات البيت الأبيض بالتمسك به والضغط من خلاله على السلطات الحاكمة المتعاقبة بالعراق فيما يتعلق بتطوير العلاقات الثنائية بينهما على أساس التعاون

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والشراكة الحقيقية، هو إعادة التوازن السياسي والأمني بعيداً عن النفوذ الإيراني والروسي والصيني التي باتت تتنافس معها علناً، ومتى ما تحقق ذلك ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جديد مع العراق على أساس الكفاءة والمساواة أسوة بباقي الدول التي ترتبط بعلاقات قوية ومتينة معها.

ثانياً: محددات المنظور الاستراتيجي الأمريكي تجاه العراق بعد العام 2003

أن عملية تغيير الإدارات الأمريكية في البيت الأبيض تمثل ركيزة أساسية في كيفية التعامل مع العراق، وصحيح أن أي إدارة تستلم الرئاسة لا يمكنها الخروج عن الثوابت الإستراتيجية للمصالح العليا للأمن القومي الأمريكي، والمرتبط بأجندات داخلية متجذرة لسلسلة "من التفرعات بعضها لها علاقة بالمجمع الصناعي العسكري وبعضها الأخر مرتبط بشركات ومؤسسات مالية واقتصادية عملاقة وهناك من يرتبط مباشرة بالجهات التي لها صلات مع جماعات مصالح الضغط وفي مقدمتها اللوبي الإسرائيلي واليمين الديني المتشدد" (Ibrahim,2109, p299-300) ، والذي تضاعف وجوده وحجم تأثيره في السنوات القليلة الماضية، وتلك الثوابت تتزامن أيضا مع أجندات المصالح الخارجية للدول الصناعية الكبرى والتي تتأثر علاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعنى ذلك أن تلك المخططات الإستراتيجية لا يمكن تغييرها أو المساس بها لأنها تمثل جزء رئيس من ديمومة واستقرار البيت الأمريكي ومكانته الدولية، ويمكن أن نحدد تأثير تغيير تلك الإدارات الحكومية على المنظور الاستراتيجي الأمريكي تجاه العراق بالآتي:

1- تباين التوجهات السياسية لإدارات البيت الأبيض وتأثيرها في العراق

أن كل أدارة حاكمة تصل للبيت الأبيض مهما كانت قوتها السياسية وقبولها الشعبي لا يمكنها الخروج عن مسار الثوابت الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، لكنها بالمقابل لها حرية الاختيار حول كيفية إدارة وتنفيذ تلك المخططات التي تدخل ضمن نطاق تلك الثوابت و المصالح ، وهذا الأمر يتيح لها إظهار قوة وتأثير قراراتها المرتبط بتوجهاتها الإيديولوجية والحزبية لتعزيز ثقتها أمام الرأي العام الرسمي والشعبي، فضلاً عن سعيها للحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية والتي يمكن أن تستثمرها في المستقبل كجزء من نشاطها بالعمل السياسي، مما يفسر لنا حالة التباين لدى الإدارات الحكومية في تعاملها مع العراق وحكوماته إذ تختلف تبعاً لأولوية أهدافها وأجنداتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تنعكس مباشرة على طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية والأخيرة تحدد علاقاتها انطلاقا من مصالحها الجيوسياسية وتوازناتها على مستوى البيئة الإقليمية والدولية، ومن هذا المنطلق تعاملت إدارة ترامب في مرحلة رئاسته الأولى من منطلق مغاير عن إدارة أوباما، وقام بعملية إعادة تقييم لطبيعة العلاقة بين الطرفين.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأمر الذي دفعها لإلغاء العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات السياسية والثقافية والاقتصادية وفي مقدمتها "إصدار قرار بخفض حجم المساعدات المالية لمشروع الشراكة من أجل حوكمة مفتوحة وهو مبادرة قدمتها وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم إقراره في عهد الرئيس (أوباما) يهدف لتطوير الحوكمة والشفافية" (Dombrowski &Reich,2017, p.15-19)، وشملت العديد من الدول ذات التحول الديمقراطي الجديد ومن ضمنها العراق، وهذا المشروع يمثل أحد أعمدة تحقيق عملية ذلك التحول الديمقراطي لتطوير مؤسسات الحكم وجعل السلطة تتبنى نهج الحكم الرشيد وتدعم حرية الرأي والتعبير وحرية الأعلام، لكن إدارة ترامب عملت على تقليصه بشكل كبير ولم يعد ضمن أولوياتها، والأهم لديها التركيز على شراكة تحصد الأموال والأرباح وتوجيهها نحو الخزانة الأمريكية وليس العكس، لذلك لم يعد العراق يمثل هذا الشريك المهم على عكس دول أخرى مثل دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية والأمارات وقطر، ومع ذلك هي لم تتخلى في تلك المرحلة عن التركيز على الجانب الأمني بمعنى ظل العراق في منظورها بمثابة "آلية أمنية وعسكرية وحائط الصد الأول لحماية مصالحها من مخاطر الجماعات الإرهابية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وهو ما دفعه للاستمرار بتقديم المساعدات العسكرية واللوجستية ليستمر في محاربته لداعش الإرهابي لأنهاء تهديدات ضدهم" (Katulis & Sept, 2024, P.62-71).

وعلل ترامب أن قراراه بخفض المساعدات المالية لعملية التحول الديمقراطي بالعراق وبلغت أكثر من النصف، أنه لا يمثل أولوية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومسألة تحقيقه لا يجب أن ترتبط بالدعم المالي وإنما يجب أن يكون نابع من رغبة داخلية حقيقية لدى العراقيين، ويقتضي أن تكون في "أعلى سلم أولويات الشعب والحكومة العراقية لأنهم المسؤولين بالدرجة الأولى عن تحقيقه وتحديد نجاح أو فشل التجربة يقع على عاتق مخرجات قراراتهم لأن مسألة الارتقاء بالواقع السياسي الديمقراطي لشعب ما هو قرار داخلي وينبع من رؤية شعبية جادة وراغبة للوصول نحوه" (Dombrowski& Reich,2017, p.25-28) ، ويشير العديد من المختصين أن القرارات تلك قادت نحو المزيد من الفوضى السياسية والأمنية للعراق لاسيما أن التقاطع والصراع بين القوى والأحزاب السياسية وصل لذروته، على الرغم من انتهاء العمليات العسكرية ضد داعش الإرهابي.

وهذا ما أكدته إدارة بايدن بعد استلامها الرئاسة وبينت أن الإدارة السابقة وقراراتها سببت أخطاء جسيمة وأضرت بعلاقتهم الثنائية، لذلك اهتمت بإعادة رسم طبيعة العلاقة بينهما وفق معطيات البيئة السياسية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والأمنية في المنطقة ويشكل العراق العنصر الأكثر تأثيراً وتأثراً بها وعليه القبول بتوجهاتهم طالما يسعى فعليا لضمان أمنه واستقرار حكمه السياسي وقد حددتها تلك الإدارة وفق الآتي:

أ- اعتماد مبدأ الحوار: وجدت إدارة بايدن أن تبني أسلوب الحوار مع الحكومة والقوى السياسية في العراق مع اعتماد نوع من الضغوطات باستخدام أدوات القوة الناعمة المباشرة، هو الأفضل في تعاملها كجزء من علاقاتها الثنائية لاسيما أن البيئة الأمنية الإقليمية والدولية لاتزال هشة وضعيفة إذ "تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية لاتزال مؤثراتها مستمرة على الأمن الأوروبي والأمريكي، كما أن الآثار الخطيرة للأزمة السورية انعكست سلباً على منطقة الشرق الأوسط، والبيئة الأمنية العراقية لم تستعد كامل قوتها بعد خروجها من الفوضى التي خلفها داعش الإرهابي" (Katulis & Sept, 2024, p73-78) ، ووجدت أن التعامل بشدة وقوة كما فعلت إدارة ترامب سيعرض مصالحها وتحالفاتها لمزيد من المخاطر لاسيما مصادر الطاقة وطرق التجارة الدولية، كما لم ترغب بتعقيد المشهد أكثر خوفاً من زيادة نسبة الخسائر الاقتصادية لها ولحلفائها، وهنا يتضح لنا أن مكانة العراق وموقعها الجيوسياسي في المنظور الأمني والإستراتيجي الأمريكي مهما لتأمين المصالح الأمريكية العليا وحماية أمنها القومي من أي تهديد مستقبلي محتمل.

ب- الاستمرار في تقديم الدعم والمعونات: إعتمدت إدارة بايدن على فتح أفاق التعاون مع العراق عبر تقديم الدعم الإنساني والمعونات الاقتصادية وتحديداً في المناطق التي خضعت سابقاً "للحكم الداعشي والتي تتميز بمواقع استراتيجية حدودية مهمة لها مع دول الجوار العراقي وتشكل مواقع عسكرية واقتصادية لها تأثير على المصالح الأمريكية" (محسن، 2021، ص.55-61) ، كما ان مساهمتها بتقديم تلك المساعدات خلق نوع من الاستقرار الامني والسياسي لتلك المناطق المحررة وأسهم بتقليل نسبة الهجرة الخارجية مما سيخفف العبء عنها وعن الكثير من الدول الأوربية، والتي شكلت بالسنوات السابقة ثقلا وخطرا اقتصاديا عليها وعلى وشركائها الدوليين حول العالم.

ت- تأمين الإمدادات العسكرية: أعلنت إدارة الرئيس بايدن أن العراق شريكا هاما في إطار الجهود الإقليمية الرامية لمقاومة الإرهاب ومحاربته، مما دفعها لمنحه العديد من المساعدات اللوجستية والعسكرية لمساعدته باستكمال مهامه بالقضاء على الخلايا النائمة لداعش الإرهابي، لاسيما أن الأخير أستطاع من توظيف الأزمة السورية لصالحه وتمكن من السيطرة على الكثير من المناطق المحاذية للقاعدة العسكرية الأمريكية في شرق الفرات، وهو ما شجع الأمريكيين على التعاون مع الحكومة وقواتها العراقية وحتى ما يعرف "بالفصائل المسلحة عبر السماح لها استخدام القوة بشتى انواعها لردع الجماعات الإرهابية كما أنها قدمت خدماتها العسكرية والأمنية الى جانبهم وبالاشتراك مع الجيش العراقي لتقويض وجودهم الذي يشكل خطراً

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حقيقياً على السلم والامن الدوليين ويهدد استقراره" (Katulis & Sept, 2024, p83-87) ، وبالأخص بعد صدور تقارير ووثائق تؤكد أن الجماعات الإرهابية أصبحت لديها القدرة لامتلاك أسلحة متعددة الخطورة والتأثير ومنها الأسلحة البيولوجية أو النووية مما يتطلب التعامل معها بحزم وحذر شديدين، لان توجهاتها وقراراتها تفتقد للمنطق وتشكل تهديد حقيقي لأمن العالم وليس منطقة الشرق الأوسط وحسب، إذن المتغيرات الأمنية الدولية وتفشي ظاهرة الإرهاب الدولي شكلت عامل مساعد لتطور العلاقات العراقية الأمريكية في عهد إدارة بايدن، و بدأت تتجه نحو زيادة التعاون عبر عقد بروتوكولات تعاون عسكري وأمني، فضلا عن رفع مستوى الشراكة الدبلوماسية والتجارية، ونجد إن إدراك صانع القرار لأهمية إيجاد منافذ مستدامة لتأمين المصالح الحيوية والإستراتيجية الأمريكية وحلفائها، هو ما تطلب من إعادة النظر من جديد بطبيعة العلاقات بين الطرفين ونقل مجالها نحو أفاق أوسع طالما أنها تصب لصالح الحفاظ على أمنها القومي.

2- السياسات الترامبية تجاه العراق لصناعة نظام أمني إقليمي جديد

مع انطلاق الحملات الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية العام 2024 أعلنت إدارة حملة ترامب عن أجنداتها الداخلية والخارجية المتعلقة بتنظيم شؤون الأمة الأمريكية وحماية مصالحها، ومن أبرز ما ركزت عليه هو إظهار نقاط الضعف التي رافقت فترة إدارة بايدن، والملف العراقي والعلاقات معه أخذت حيز كبير وتم الكشف عن الكثير من الأخطاء الجسيمة والتي أدت لتراجع العلاقات الأمريكية- العراقية، لاسيما أن الإدارة السابقة لم تستثمر توظيف إمكانياتها الهائلة لخلق علاقات ثنائية فاعلة تخدم بالدرجة الأساس المصالح الأمريكية وتتوافق مع توجهات سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، وأيضا تسهم في تنمية وتطوير الواقع السياسي والاقتصادي للعراق، وأن عملية التهاون للتعامل بحزم مع كل المخالفات التي قامت بها الحكومات العراقية السابقة وعدم التزامها بشروط وتوجهات البيت الأبيض جعل العلاقة بين الطرفين فاترة وغير منتجة، مما ضاعف (حسب وجهة نظرهم) من الهيمنة الإيرانية ونفوذها السياسي والاقتصادي بالعراق على حساب المصالح الأمريكية، وعلى الرغم من إدراك إدارة بايدن أن القوى العراقية الحاكمة والفاعلة "تفتقر لاستخدام المنطق العقلي والرؤية الواقعية لتحسين اوضاعها والانتقال بعلاقاتها الخارجية لمستوى أكثر تطوراَ ونجاحا وهو ما حدث في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية, وشكلت اهم اسباب بقائها ضمن أطار العلاقات الضامرة وضئيلة النتائج" (عبد الله، 2025 ، ص596-598)، إلا أن سياساته لم تتعامل معهم بقوة وحزم مما شجعها للاستحواذ على مخرجات العملية السياسية واتجهت أكثر وأكثر خارج المسار الأمريكي، وبدلا من أن تعالج تلك الإشكالية وتستثمر قوتها وعمق علاقاتها الثنائية في مختلف المجالات، فضلت إهمال الأمر وتعاملت مع خروقاتهم المستمرة والمخالفة لكل الاتفاقات السابقة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بينهما بشكل لا يعبر عن مكانة وهيبة الأمريكيين، ونتيجة لذلك أشار ترامب أن في حال توليه للرئاسة سيعمل مباشرة بتغيير أساليب التعامل مع الحكومة العراقية من منطلق أمريكا ومصالحها أولاً، ولن يتهاون مع أي حالة خروقات جديدة وأن كانت بأبسط صورها، ووصف القوى السياسية الفاعلة بالعراق أنها لا تمتلك "رؤية واقعية لانجرارها المستمر خلف أجندات العقل السياسي الإيراني، ووجد أنها من أسباب عدم قدرة أي حكومة عراقية على إنتاج مجتمع مدني واعي سياسيا، ويمتلك تفكير عقلاني ومتنور يطالب بالحقوق والحريات الفردية وتحقيق العدالة الاجتماعية" (Dombrowski & Reich,2017,P.57-62) ، وبين أن تلك التوجهات أعاقت من هيكلة وتجديد نظامها السياسي وتثبيت دعائمه الديمقراطية، لأن جميع القوى المشاركة بالعمل السياسي والمنضوية في قبتها التشريعية والتنفيذية عقيمة التفكير ولا تمتلك أدوات الحكم الرشيد ومكروهة من قطاعات واسعة من شعبها.

هذه الرؤية تحولت لبرنامج سياسي تم الاعلان عنه بعد فوزه بالرئاسة ووضع له جدول زمني للبدء بتنفيذه، وصرحت إدارته أن الهدف منه تنظيم البيئة السياسية العراقية وإعادة توازنات القوى الحزبية لنصابها السابق في عهد ولايته الأولى لتكون مخرجاته تتوافق مع المصالح الأمريكية العليا وتدعم حمايتها، وتخدم مخططها لحماية الكيان الصهيوني عبر بنائها لنظام أمني إقليمي جديد يسهم في تحييد العداء تجاهها وتقويض عمليات المواجهة العسكرية او المقاطعة الاقتصادية ضدها، مما سيعزز من رفع مستوى التطبيع مع الدول العربية ومنها العراق في المستقبل، وبناء على هذه المعطيات يمكننا تحديد أبرز مسارات ذلك البرنامج بالآتي:

أ- **على المستوى السياسي:** ستركز إدارة ترامب على عملية إصلاح وهيكلة النظام السياسي ومؤسساته، وعمليات دراسة وتقييم الوضع العراقي أستمرت بالمراقبة والتحليل قبل الانتخابات الرئاسية، وأدركت جيدا نقاط القوة والضعف ولذلك وضعت مخطط جاهز سيتم تنفيذه عبر إصدار قرارات عدة، وعلى الرغم أن الجانب الحكومي والقوى السياسية بالعراق تعلم مسبقاً بعض منها إلا أنها لا تعلم " كيف ومتى وبمن سيبدأ التنفيذ والسبب أن الرؤية الترامبية تجاه العراق ستعتمد آلية الصدمة السياسية من حيث التوقيت والنتائج المترتبة عليها والتي ستصب كلياً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها" (عبد الله، 2025 ، ص.599-601) ، من جانب أخر ستضع هذه الإدارة حزمة من الإصلاحات والتوجهات على مستوى السياسة الخارجية العراقية وترتيب أولوية علاقاتها الإقليمية والدولية وبالشكل الذي يتوافق مع التوجهات الأمريكية، وهنا سيتم الضغط عليه فيما يتعلق بعلاقاته الوطيدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، مما يعني أن الجو الداخلي ستتضاعف فيه حالة التوتر والصراع ما بين الحكومة الحالية والقوى السياسية الحليفة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لإيران، وهو ما تسعى اليه سياسة الصدمة الترامبية لأنها ستسرع من تلك الضغوطات للسيطرة على الملفات الأخرى في الجوار الإقليمي مثل ملف غزة وسوريا وجنوب لبنان وجميعهم يشكلون خطراً محتملاً على الأمن القومي الأمريكي ومصالحه.

ب- على المستوى الاقتصادي: ترى إدارة البيت الأبيض الحالية أن جميع الخدمات والدعم الاقتصادي المخصص لتطوير المشاريع الاقتصادية بالعراق، لم تثمر عن أي فائدة لا للشعب ولا المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ووجدت أن "استشراء الفساد وضعف المؤسسات المالية وقوانينها أسهم بهدر تلك الجهود وأضاع فرص نجاحها، لتتحول أما لصالح النفوذ الإيراني والجماعات المتحالفة معها أو تتقاسمها القوى الحزبية المسيطرة على مفاصل الدولة" (Tahseen and others, 2022, p.6-8) ، من هنا ستتبع الترامبية توجهات متعددة تجمع بين العقوبات الاقتصادية لفض الشراكة بين العراق وإيران وقطع الطريق أمام ترتيبات مساعدتها ماليا واقتصاديا لكسر الحصار عنها، وبين الاستمرار بتقديم مساعدات ومنح اقتصادية لكن لمشاريع وجهات محددة من أجل تقويض عمليات الفساد وتحديدا مزادات بيع العملة وغسيل الأموال من قبل الجهات المرتبطة بعجلة الاقتصاد الإيراني وتمويله، أو الجهات التي تدعم النشاطات الإرهابية داخل وخارج العراق، ومن هذا المنطلق ستبدأ الإدارة الحالية فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية ضد " شخصيات حزبية ورجال أعمال ومؤسسات وشركات تجارية تابعة لجهات سياسية وفصائل مسلحة، كما ستضاعف من حزمة تلك العقوبات لتشمل مؤسسات ومصارف حكومية أدينت بقضايا تلاعب وفساد مالي" (Tahseen and others, 2022, p.25-27) ، وظهور قائمة جديدة من العقوبات شملت العديد من المصارف والمؤسسات بعضها حكومي دفع حكومة السيد السوداني برئاسته لعقد اجتماع في 23 آذار 2025 مع ممثلي شركة إيرنست ويونغ الدولية المتخصصة بتدقيق البيانات المالية للمشاركة في إعداد البرنامج الإصلاحي للسياسة المالية وتقويمها لمصرفي الرافدين والرشيد عبر تطوير أدوات الضبط والرقابة المالية للقطاع المصرفي، ويمثل الإعلان عن بدء البرنامج الإصلاحي هذا خطوة استباقية لتخفيف الضغوطات الأمريكية ومحاولاتها لفرض عقوبات اقتصادية وشيكة.

ت- على المستوى الأمني: تتجه سياسة ترامب نحو تعليق الدعم والمعونات الأمنية وتشمل التدريب والتسليح والجهد الاستخباري وتقنياته، من أجل رفع سقف الضغوطات على الحكومة العراقية وسلطاتها لإيجاد حل جذري لملف الحشد الشعبي وفصائل المقاومة ، إذ تشكل تهديد دائم للمصالح الأمريكية والصهيونية بالمنطقة لأن دورها العسكري يمثل نقطة الانطلاق لاستعادة النفوذ العسكري الإيراني بسوريا ولبنان، وتدرك أن واستخدامها لهذه الورقة بعد سقوط نظام بشار الأسد سيحث الحكومة لإيجاد مخرج من

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هذا المأزق لأن "خفض أو تجميد الدعم العسكري الأمريكي في ظل المتغيرات الأمنية بسوريا واليمن ولبنان سيعرضها لفراغ أمني كبير من جانبين الأول عودة تهديدات داعش الإرهابي وثانيهما زيادة نفوذ الفصائل المتحالفة مع إيران مما يعزز من حرية تحركاتها ضد أمريكا وبالمقابل يهدد استقرارها السياسي والأمني" (عبد العزيز،2024، ص 11-13) ، ومن هذا المنطلق ستتجه نحو إيجاد توافقات لحلحلة الوضع لصالحها ولتخفيف الضغط الأمريكي على العراق، عبر طرح فكرة دمج تلك الفصائل والحشد مع المؤسسة العسكرية النظامية ونزع سلاحها وإعادة هيكلتها، وعلى الرغم أن هذا السعي خلق موجة من التوترات السياسية ما بين قوى الإطار التنسيقي الذي لازال يتحفظ على إجراء هذه الخطوة كونه يجدها ستهدد الأمن الداخلي والخارجي للعراق، لكنه أمام خيارين أما تنفيذ شرط واشنطن بشأن هذا الملف أو التعرض لعقوبات اقتصادية وضربات عسكرية تستهدف تلك الفصائل وقوات الحشد وفي كلا الحالتين العراق أمام مفترق طرق لزعزعة استقراره وأمنه، وبين سيناريو حل الفصائل أو دمجها نجد أن حكومة السوداني ما يهمها أمرين الأول إبعاد العراق عن مسرح الحروب بالوكالة بين طهران وأمريكا وعدم تعريض الاقتصاد العراقي لمشكلات تهدد مشاريع التنمية والاستثمار التي انتعشت من فترة قصيرة، والثاني هو تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع واشنطن والتي ستكون محفوفة بالضغوطات في ظل إدارة ترامب لكن ذلك التقارب سيحمي سيادة الدولة ويبعدها عن شبح الحرب الاقتصادية وضمان استقرارها السياسي.

الخاتمة والاستنتاج:

أن العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي سيبقى له أهمية بالغة لأنه:

- يمثل هدف تكتيكي لديهم فهو يعزز قدراتهم للتأثير والهيمنة على المناطق الجيوإستراتيجية، وموقعه ضمن أهم ثالوث جغرافي حيوي هي دول الخليج العربي والجوار الإقليمي لدول عربية وغير عربية وقلب منطقة الشرق الأوسط، ويمتلك أهم مصادر الطاقة ليدعم اقتصادها عبر التحكم بأسعاره.
- وسياسياً يمكنها توظيفه كنقطة التقاء بين فرقائها أو لاعباً إقليمياً يدعم أجنداتها للتقاطع معهم وفق توجهاتها المخطط لها.
- وأمنياً يمثل بوابة للرصد والمراقبة ضد أعدائها من الجماعات الإرهابية، ومواجهته الأخيرة لداعش الإرهابي أثبتت ذلك ودفعتهم للاستمرار بتقديم الدعم العسكري واللوجستي له لسد جميع الثغرات الأمنية.

هذه المعطيات واجهت عقبة رئيسة ارتبطت بالصراع الأمريكي الإيراني ووقوع العراق تحت ضغوطات كليهما، إذ مع ازدياد النفوذ الإيراني بالعراق والتفاف العديد من القوى الفاعلة بالبيئة السياسية حوله، أدت

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للإضرار بالمخططات الأمريكية لأن مخرجات السلطة الاتحادية لم تجد الاستقرار أو تحقق التوازن السياسي والاقتصادي والأمني الذي صرفت المليارات عليه، وعدت (حسب وجهة نظرهم) تغلغل طهران في سوريا وجنوب لبنان واليمن وبمساعدة عراقية ، تهديد مباشر لواشنطن وحلفائها وتحديداً الكيان الصهيوني، وهو ما أكدت عليه إدارة ترامب وبدأت بالإعلان عن إجراءات صارمة ضد بغداد وأن لم تكشف ملامحها حتى اللحظة، لكنها من المرجح ستضاعف الضغوطات عبر حزم من العقوبات الاقتصادية ضد شخصيات سياسية ومؤسسات رسمية وربما استخدام ضربات عسكرية لأهداف محددة، وللخروج من هذا المأزق على الحكومة العراقية أن تضع برنامج فاعل لإيجاد توازنات سياسية لعودة العلاقات العراقية الأمريكية لمجالها الطبيعي، ومن أولوياته تبني توجهات للالتزام المتبادل بين مصالح الطرفين بشكل مستقر وشفاف ووفق جدول زمني واضح ومنضبط، وإجراء إصلاحات لمعالجة مشكلات الفساد وانفلات السلاح بيد فصائل المقاومة والنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي، وأيضا إعلان التزامه للحياد ورفض استخدام إمكانياته وأمواله في صراعات إقليمية لا علاقة له بها، وهنا سيثبت إدراكه لحجم مسؤولياته المشتركة باستعادة سيادته الكاملة، مما سيعزز نهجه المتوازن تجاه واشنطن ويدفعها لتخفيف الضغوط عليه وتقديم ضمانات نحو وصوله لاستقرار طويل الأمد ويحظى بدعم أمريكي ودولي متكامل.

References:

1- Arshad Muzahim Al-Ghariri, The Development of Iraqi-American Relations, Kitab Center for Publishing, Cairo, 2013.
2- Anas Saad Abdel Aziz, Iraq and Managing the Lost Balance: How Iraq Strengthens Its Position in American Strategy, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2024.
3- Ayad Ahmed Abdullah, US Foreign Policy Towards Iraq During the Trump-Biden Era, Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Helwan University, Volume 39, Issue 1, 2025.
4- Jassim Younis Al-Hariri, Regional and International Competition in Iraq and its Implications for its Foreign Relations after the American Occupation, Dar Al-Janan Publishing House, Amman, 2016.
5- Durya Shafiq Basyouni and Taha Ahmed Alwan, Iraq in the American Strategic Perception after 2003, a published study in the Scientific Journal of Strategic Research and Studies, Volume 38, Issue 4, 2024.
6- Saad Haqi Tawfiq, American Options in Iraq, Journal of Political Science, 15th Year, Issue 29, 2004.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

7- Michael Schwartz, War Without End: The Context of the Iraq War, translated by Nasr Muhammad Ali and Sahar Jaafar Al-Kishwan, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, Lebanon, 2019.
8- Muhammad Akif Jamal, The Strategic Dialogue between Iraq and the United States, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2021.
9- Muhammad Abbas Mohsen, US-Iraq Relations, 1921-2021, Zamzam Publishing and Distribution, Amman, 2021.
10- Mahmoud Muhammad Ali, The American Plan to Occupy Iraq, Dar Al-Wafa Publishing House, Alexandria, 2018.
11- Wathiq Al-Saadoun, Determinants of American Policy Towards Iraq Under the Biden Administration, Middle East Affairs Journal, Center for Middle East Studies, Istanbul, Issue 3, 2023.
12- Al Saadi. Tahseen and others, Iraq Oil Industry Infrastructure Development in the Condition of the Global Economy Turbulencem Saint Petersburg Mining University Journal, vol.2, no.12, 2022.
13- Brian Katulis &Athena Sept, Comparing Harris and Trump on Middle East Policy, Publish Columbia University, 2024.
14- Ibrahim Harbi Ibrahim, The American Strategy Towards Iraq During the Trump Era and Beyond, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No.6,2109.
15- Peter Dombrowski &Simon Reich, Does Donald Trump Have a Grand Strategy, Published by Oxford University, 2017.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0